



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

# قياس المحتوى الاقتصادي للأمن الإنساني في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

"أطروحة مقدمة"

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهي جزء  
من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل

سهيلة عبد الزهرة مستور جبار الحجيمي

بإشراف الأستاذ المساعد

الدكتورة نضال شاكر جودة الهاشمي

٢٠١١

بغداد

١٤٣٢هـ

م

المقدمة:

هناك كثير من القضايا الاقتصادية التي تهم المجتمع على الصعيدين المحلي والدولي والتي تشكل تحديا جديا للشعوب والحكومات، ولعل من أهم الموضوعات المطروحة اليوم على الساحة المحلية هو موضوع الأمن الإنساني الذي أصبح الآن محل اهتمام الأوساط الأكاديمية والرسمية على حد سواء، ونظرا لأهميته للمجتمع العراقي ليس من باب مواجهة مشكلاته الراهنة فحسب بل من اجل وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تساهم في تحريك المجتمع بشكل يوسع الخيارات للأفراد والجماعات والمؤسسات.

ويعدّ موضوع الأمن الإنساني من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة لما يحمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وإنسانية وبيئية مهمة. فمنذ عام ١٩٩٤ يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدار تقارير عن الأمن الإنساني، فقد كان تقرير الأمن الإنساني الأول يركز على بعدين للأمن الإنساني الأول يتعلق بحماية الناس من الأخطار المزمنة والآخر يركز على الحماية من التغيرات المفاجئة التي تصيب الفرد في المجتمع، وهذه الأخطار لها آثارها السلبية على الناس في كل مراحل التنمية، فالأمن الإنساني ممكن عندما تكون التنمية البشرية المستدامة هي الطريق الوحيد أمام البلدان النامية ومنها العراق بشكل خاص، وهذا يفترض شيوع الأمن في كل المستويات ولكل أفراد المجتمع، أي الأمن من الأخطار والتهديدات وأمن التعليم والصحة والغذاء والبيئة ... الخ.

يواجه العراق وهو في بداية الألفية الثالثة مجموعتين متشابكتين من التحديات لتحقيق الأمن والتنمية والاستقرار، الأولى هي السعي للتحرر من الخوف، والثانية التي لا تقل أهمية عن المجموعة الأولى وتشمل التحديات التي تجابه مسيرة التحرر من الحاجة (الفقر)، والتي يواجهها الناس والحكومات والدول والمجتمعات في محاولتهم للنهوض بالتنمية البشرية وهي تحديات أساسية ليس لأهميتها الحيوية للتنمية والأمن والنمو فحسب، بل لما تتمتع به من قيمة أيضا. فالعدل والمعرفة والحرية وحقوق الإنسان ضرورية لعيش المواطن بأمان واستقرار لما لها من قيم ودور حاسم في التمكين من تحقيق الأمن الإنساني.

أهمية الدراسة: برزت أهمية الدراسة في معرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية في مسار الأمن الإنساني، ويتم ذلك من خلال استخدام المسارات الكمية في تحديد المتغيرات الأكثر تهديدا للأمن الإنساني في العراق .

مشكلة الدراسة: هناك تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تواجه الأمن الإنساني، هذه التحديات انعكست على طبيعة السياسات التنموية المتبعة في العراق طيلة المدة السابقة والحالية لم تساهم في تحقيق المحتوى الاقتصادي للأمن الإنساني .

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن عدم فاعلية البعد الاقتصادي للأمن الإنساني في سياسات التنمية المطبقة في العراق أدى إلى تعميق حالة اللا أمن وعدم الاستقرار والذي امتد ليشمل كافة أبعاد الأمن الإنساني الأخرى منها السياسية والاجتماعية والبيئية .

أهداف الدراسة: لكل دراسة هدف أو مجموعة أهداف يسعى الباحث للوصول إليها ومن هذا المنطلق وضعت الأهداف الآتية لهذه الدراسة :

١- التعرف على المعطيات النظرية والفكرية لمفهوم الأمن الإنساني والمفاهيم القريبة منه.

٢- تحديد الأبعاد والعوامل المهددة والمؤثرات المعززة للأمن الإنساني .

٣- دراسة وتحليل محتوى الأمن الإنساني في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧) .

٤- قياس العوامل المهددة للأمن الإنساني في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧) باستخدام أسلوب تحليل المسار.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة: يتحدد أطار الدراسة بالحدود المكانية والزمنية على النحو الآتي: يعد العراق الإطار المكاني في الدراسة، أما الأطر الزمانية فقد ضمت المدة الممتدة من (١٩٩٠-٢٠٠٧)، بالرغم أن البيانات الخاصة قد تتجاوز هذه المدة في بعض الحالات وحسب طبيعة البيانات المتوفرة.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على ثلاثة أنواع من المناهج هي: أولهما المنهج الاستنباطي المبني على دراسة الظاهرة نظرياً وتاريخياً والذي اعتمد في الفصل الأول والثاني المتعلق بالأمن الإنساني. أما المنهج الثاني فيتمثل بالمنهج الاستقرائي والذي اعتمد في الفصل الثالث المبني على استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة قيد البحث والتحليل، وثالثهما اعتمد المنهج الكمي في بناء النموذج القياسي للعوامل المهددة للأمن الإنساني باستخدام أسلوب تحليل المسار.

هيكلية الدراسة: لغرض تحقيق أهداف الدراسة في ضوء الفرضية ومن أجل الإحاطة الشاملة بالموضوع بقصد الفهم، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول: اختص الفصل الأول بالإطار النظري للأمن الإنساني من خلال ثلاثة مباحث ركز المبحث الأول على توضيح مدخل مفاهيمي... للأمن الإنساني ، ليأتي المبحث الثاني متناولاً الأمن الإنساني والمفاهيم القريبة منه ، وبعدها جاء المبحث الثالث ليتناول القاعدة الاقتصادية للأمن الإنساني. ثم تمحور الفصل الثاني حول الأمن الإنساني: الإبعاد، العوامل المهددة ، في مبحثين هما: تناول الأول أبعاد الأمن الإنساني، في حين تطرق الثاني إلى العوامل المهددة للأمن الإنساني. فيما تناول الفصل الثالث محتوى الأمن الإنساني في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، إذ تناول المبحث الأول الأمن الإنساني في العراق بين ارث الماضي وجهود الحاضر، في حين جاء المبحث الثاني العوامل المهددة للأمن الإنساني في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، أما المبحث الثالث فقد تضمن مؤشرات الأمن الإنساني في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، واختتم الفصل الثالث بالمبحث الرابع فقد تضمن قياس العوامل المهددة للأمن الإنساني في العراق باستخدام أسلوب تحليل المسار للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧. ثم اختتمت الأطروحة

بجملة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في أثناء البحث، بعدها أشارت إلى جملة من التوصيات التي تولدت لديها القناعة في ذكرها. وأخيراً تبقى الهفوات وأوجه القصور في هذه الأطروحة تتحملها الباحثة وحدها، التي لم تكن تتعمدها، وهي تسللت إلى هذه الدراسة وترجو أن يشفع لها في ذلك سعة الموضوع وحدائته وتطلعها لجعله شاملاً قدر الإمكان مستهدفة إعطاءه حقه من العمق والشمول وما كان فيها من الإيجابيات فتعود أولاً وأخيراً إلى الله سبحانه وتعالى الذي مكنها من إنجاز هذه الدراسة والى كل من ساعد في أخراج الدراسة على هذه الصورة.

مصادر الدراسة: لقد اعتمدت الباحثة في إعداد الأطروحة على العديد من المصادر وباللغتين العربية والإنكليزية، وقد تضمنت مجموعة عريضة من الكتب والرسائل الجامعية والدراسات والدوريات والنشرات الرسمية والحكومية فضلاً عن التقارير والندوات مع الاستعانة بالمصادر من الإنترنت، أما البيانات فقد وجدت الباحثة بحق مشكلات كبيرة منها صعوبة الحصول عليها فضلاً عن إنها متفرقة وإذا ما اتحيت فإنها تختلف من مصدر إلى آخر بين الوزارات من جهة، وعدم توافرها من جهة أخرى.

الدراسات السابقة: في الحدود التي وصل إليها علم الباحثة، فإن الدراسة هذه تعد الأولى من نوعها وإن ما يميز هذه الدراسة هو تناول موضوع الأمن الإنساني من الناحية الاقتصادية، فهناك دراسات تناولت موضوع الأمن الإنساني من ناحية اجتماعية وإنسانية فقط، لذا فهذه الدراسة سوف تساهم في فتح الطريق أمام الباحثين للولوج في تناول الموضوع من زاوية اقتصادية أخرى. ولم تفلح جهود الباحثة بالحصول على أية دراسة قياسية حول الأمن الإنساني مما صعب من مهمة هذه الدراسة إلى حد ما، فكان عليها أن تمزج بين الأسلوب الاقتصادي والقياسي لكي تستطيع إنجاز هذه الدراسة.

ماذا أضافت الدراسة: أسهمت الدراسة في إضافتين أساسيتين هما :

١- إنجاز بحث كامل حول الأمن الإنساني الذي ظل هدفاً يسعى إليه الباحثون ومحاولة هذا البحث إضافة بعداً تجريبياً وعملياً. فقد وفرت نتائج للنموذج القياسي للأمن الإنساني في العراق بالرغم مما قد يثار بشأنه من تساؤلات حول قدرته على توفير مؤشرات ذات طابع مستديم لاعتمادها على بيانات مختلفة المصادر، فقد اخترنا فيها العوامل المهددة للأمن الإنساني.

٢- ربط بحث الأمن الإنساني بالتنمية البشرية التي تعنى بالتحليل الطويل الأجل وبالتركيز على القضايا الهيكلية، مع تحليل أمن الإنسان الذي يعنى برصد الأحداث الآنية وجزيئاتها، ويوفر الأطر متكاملة لتحديد القضايا المستقبلية الرئيسية التي ينبغي لإستراتيجية التنمية أن تصاغ على أساسها.

الباحثة